A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/14/INF/2/PROV.
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 26 يوليو 2019

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الرابعة عشرة

جنيف، من 2 إلى 4 سبتمبر 2019

قائمة بالوثائق التحضيرية

من إعداد الأمانة

رمز الوثيقة	موضوع الوثيقة
WIPO/ACE/14/INF/1	قائمة بالمشاركين
WIPO/ACE/14/INF/2	قائمة بالوثائق التحضيرية
WIPO/ACE/14/INF/3	الجدول الزمني المقترح
WIPO/ACE/14/1 Prov.	مشروع جدول الأعمال
WIPO/ACE/14/2	أحدث أنشطة الويبو في مجال إذكاء الاحترام للملكية الفكرية *من إعداد الأمانة*

WIPO/ACE/14/3 قبول منظمة غير حكومية بصفة مراقب مؤقت
من إعداد الأمانة

WIPO/ACE/13/4 أنشطة التوعية والحملات الاستراتيجية بوصفها وسيلة لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية
مساهمات من الهند والنرويج وعمان وبيرو وجمهورية مولدوفا

إبقاء القراصنة بعيداً– حملة مكافحة القرصنة في الهند

مساهمة من إعداد السيد راجيف آغاروال، الأمين المشترك، شعبة الملكية الفكرية، إدارة النهوض بالصناعة والتجارة الداخلية، وزارة التجارة والصناعة، نيودلهي، الهند

ملخص: نفّذت خلية ترويج حقوق الملكية الفكرية وإدارتها التابعة لوزارة النهوض بالصناعة والتجارة الداخلية، في تصديها للتحدي الرئيسي المتمثل في القرصنة التي يواجهها قطاع وسائط الإعلام الحيوي وصناعة الترفيه في الهند، برامج تدريب على إنفاذ قوانين الملكية الفكرية لفائدة مسؤولي الشرطة والجمارك، كما ساهمت في وضع العديد من التدابير التشريعية والإدارية. وتتمثل أحد الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها في إذكاء الوعي بمخاطر القرصنة لا سيما في أوساط الشباب. وقد أُنتجت مقاطع فيديو قصيرة بمشاركة نجوم بوليوود ومقاطع فيديو لرسوم متحركة تُظهر قصص مُصورة يجري عرضها في دور السينما وعلى شاشات التلفزيون. وظهرت الشخصية الهزلية للملكية الفكرية وشخصية "آي بي ناني"، التي تعتبر تميمة حقوق الملكية الفكرية في الهند في مقاطع الفيديو والعروض الموجهة لطلاب المدارس، بينما يشارك طلاب الجامعات في مسابقات الملكية الفكرية.

مبادرات التوعية النرويجية بشأن التقليد – تجنب شراء السلع المقلدة عبر الإنترنت وخلال العطل

مساهمة من إعداد السيدة هيدفيغ بينغستون، كبيرة المستشارين القانونيين، المكتب النرويجي للملكية الصناعية، أوسلو، النرويج

ملخص: نفذ المكتب النرويجي للملكية الصناعية منذ عام 2014 مبادرات عديدة للتوعية بشأن عواقب شراء المنتجات المقلدة ومخاطرها. واستهدفت النرويجيين الذين يشترون السلع المقلدة عبر الإنترنت والنرويجيين الذين يشترون السلع المقلدة خلال عطلهم بالخارج. ونُفذت كل هذه المبادرات بميزانية منخفضة نسبياً. ومع ذلك، تواصل المكتب النرويجي للملكية الصناعية مع العديد من الناس من خلال نهج استباقي لزيادة اهتمام وسائل الإعلام. وقد نُفذ العديد من هذه المبادرات بالاشتراك مع أصحاب المصلحة الآخرين، كممثلي القطاع الخاص والجمارك وهيئة حماية المستهلك النرويجية.

المسابقة المدرسية لعام 2019/2018 الخاصة باحترام حق المؤلف في عمان

أعدت هذه المشاركة الدكتورة مايا العزري خبيرة في مجال التعليم ومديرة الابتكار والأولمبياد العلمي بوزارة التعليم في مسقط، سلطنة عمان

ملخص: أولت وزارة التعليم في عمان اهتماما خاصا بإذكاء الوعي بالملكية الفكرية والتثقيف المرتبط بها في المدارس على مدار السنوات الثلاث الماضية، نظرا لاحتياج الطلاب المتنامي لاستخدام طائفة متنوعة من موارد المعلومات بحثا عن أفكار خلال إجراء بحثهم، ما يؤدي إلى الانتفاع من الابتكار على المستوى المدرسي. وبما أنه من السهل على الطلاب استخدام أشكال التكنولوجيا المتاحة في نسخ المعلومات أو تحميلها ومن ثم استخدامها في أعمالهم دون الإشارة إلى العمل الأصلي، نُظمت مسابقة في السنة الأكاديمية 2019/2018 بغية إذكاء وعي الطلاب بحق المؤلف وتحسين فهمهم لعدم

قانونية التعدي مع توجيههم إلى أشكال النفاذ القانوني إلى المادة التي يحتاجونها. وتُعرف المسابقة طلاب المدارس على حقهم في الاستفادة من نسخ أعمالهم وعلى إدراك قيمة ذلك لمستقبلهم ومستقبل مجتمعهم.

القرار لي والاحترام مني – أحترم الملكية الفكرية وأنبذ التهريب - برنامج تربوي جديد لتلاميذ المدارس الثانوية في بيرو

مساهمة من إعداد السيد راي أغوستو ميلوني غارسيا، مدير مديرية الإشارات المميزة التابع للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، ليما، بيرو

ملخص: تصف هذه المساهمة الأنشطة المنفّذة في إطار المشروع التربوي الرائد الذي يحمل عنوان "*القرار لي والاحترام مني – أحترم الملكية الفكرية وأنبذ التهريب* ". وكان الهدف من المشروع هو مراعاة القضايا المتعلقة بالقرصنة والتزوير التهريب في وضع المناهج الدراسية لتلاميذ الثانوية لعام 2018. ونفّذت المشروع لجنة مكافحة الجرائم الجمركية والقرصنة، بتدخل من وزارة التعليم. وقُسّم المشروع إلى مرحلتين: فشملت المرحلة الأولى تدريب المعلمين من خلال تنظيم حلقات عمل مباشرة ومنتديات افتراضية ومواد تعليمية. أما المرحلة الثانية فشملت التنفيذ الفعال للدورات الموجهة لطلاب المدارس الثانوية. وبحلول عام 2018، كان قد استفاد 9,801 طالباً من ليما وكاياو من هذه المبادرة. ومن المخطط توسيع هذه المبادرة، خلال عام 2019، لتشمل المقاطعات الأخرى في بيرو.

برنامج التغيير الثقافي في جمهورية مولدوفا

مساهمة من إعداد د. ليليا بولوكان، المديرة العامة، الوكالة الحكومية المعنية بالملكية الفكرية، كيشينيوف، جمهورية مولدوفا

ملخص: تؤدي الملكية الفكرية في عالم اليوم دوراً متزايد الأهمية داخل مجتمعاتنا حيث تساهم في النمو الاقتصادي والتنمية الثقافية والرفاه. و*برنامج التغيير الثقافي* هو برنامج توعية واسع النطاق يشمل أنشطة الإعلام والتثقيف وإذكاء الوعي، وصُمِّم من أجل تعزيز حقوق الملكية الفكرية وحمايتها، ومن ثم تحقيق التغيير الثقافي في بيئة الملكية الفكرية في جمهورية مولدوفا. وقد أُعد ونُفذ خلال الفترة ما بين يناير 2017 وديسمبر 2018. وتقدِّم هذه المساهمة نبذة عامة عن البرنامج، وأهدافه وغاياته، وأدوات تنفيذه ومنهجيته، ومخرجاته الرئيسية والنتائج المحققة.

WIPO/ACE/14/5

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية على المستوى الوطني والإقليمي
مساهمات من البرازيل واليونان والمغرب والبرتغال وجمهورية كوريا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية

خطة أعمال المجلس الوطني المعني بمكافحة جرائم القرصنة والملكية الفكرية في البرازيل

مساهمة من إعداد السيد لوتشيانو تيم، الأمين الوطني لشؤون المستهلك ورئيس المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية (CNCP)، والسيدة إيزابيلا مايولينو، مستشارة الأمانة الوطنية لشؤون المستهلك، برازيليا، البرازيل

ملخص: أنشئ المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية في عام 2004، وهو الكيان البرازيلي المسؤول عن تنسيق مكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية. وتقدم هذه المساهمة نظرة عامة عن أنشطة المجلس الوطني المعني بمكافحة القرصنة وجرائم الملكية الفكرية السابقة والحالية، وتشكيلته ومشاريعه الجارية حتى عام 2022.

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في اليونان - التعاون بين الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع وسلطات الإنفاذ اليونانية

مساهمة من إعداد السيد فاسيليوس ماستروجيانيس، المدير التنفيذي للهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع، وزارة الاقتصاد والتنمية، والسيد سبيريدون بيريستريس، ممثل الأمانة العامة للتجارة وحماية المستهلك التابعة لوزارة الاقتصاد والتنمية، الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع، أثينا، اليونان

ملخص: أنشئت الهيئة التنسيقية لمراقبة الأسواق ومكافحة الاتجار غير المشروع، التي كانت تسمى في البداية بالهيئة التنسيقية لمكافحة الاتجار غير المشروع، في عام 2012. وتتألف من ممثلين عن القطاعين العام والخاص وتعمل تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتنمية اليونانية. وتتمثل المهمة الرئيسية للهيئة في وضع استراتيجية مشتركة لمكافحة ظاهرة الاتجار غير المشروع، والمعركة ضد التعديات على حقوق الملكية الفكرية هي أحد التدابير الرئيسية التي تقوم بها. وتنسق الهيئة وتتعاون مع جميع السلطات الوطنية المختصة لتنفيذ التدابير المشتركة بكفاءة. والاستعلامات هي الأداة الأكثر أهمية في نموذج العمل الذي تنتهجه الهيئة. فما إن ترد عليها المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالتعديات على حقوق الملكية الفكرية حتى يضع ممثلو جميع سلطات الإنفاذ المختصة خطة عمل تتولى السلطات المختصة تنفيذها في آن واحد دون تأخير أو عوائق بيروقراطية. وتظل نتائج هذه التدابير جديرة بالملاحظة.

نظام جديد لمنح علامة التصديق لقنوات توزيع قطع غيار السيارات في المغرب: علامة التصديق "سلامتنا" تكافح التقليد

مساهمة من إعداد السيد العربي بن رزوق، المدير العام، المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC)، الدار البيضاء، المغرب

ملخص: إن علامة "سلامتنا" هي وسيلة لتنظيم شبكة توزيع قطع غيار السيارات ومكافحة استخدام قطع الغيار المُقلّدة. وقد أشرف وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي في المغرب على عملية إطلاق نظام "سلامتنا" عام 2017، وتُعدّ هذه المبادرة ثمرة شراكة بين القطاعين العام والخاص في إطار مبادرات اللجنة الوطنية للملكية الصناعية ومحاربة التقليد (CONPIAC). ويساعد نظام منح العلامة في دعم بائعي قطع غيار السيارات وضمان سلامة المستهلك. إن علامة "سلامتنا" هي علامة جماعية للتصديق تهدف إلى منح العلامة، بناء على الطلب، للمقاولات النشطة في مجال توزيع قطع الغيار (المصنعين والمستوردين والبائعين وتجار الجملة وتجار التجزئة) التي تستوفي مجموعة من المتطلبات التي تحدد المواصفات التقنية وبالخصوص: مطابقة قطع الغيار المسوَّقة لمعايير الجودة وتتبع خدمات توزيع قطع الغيار. ويُمنح الحق في استعمال العلامة من لدن لجنة منح العلامة تحت رئاسة وزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي، بعد إجراء مراقبة أولية لتحديد ما إذا استُوفيت المواصفات التقنية المذكورة أعلاه أم لا. وتُدار عمليات منح العلامة عبر بوابة رقمية طوَّرها ويشرف على إدارتها المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية (OMPIC). وتتضمن هذه البوابة خدمة النفاذ إلى قائمة المقاولات الحاملة للعلامة في جميع أنحاء المغرب كما وُضعت رهن الإشارة خدمة تحديد الموقع الجغرافي للمقاولات المسوّقة لقطع الغيار الأصلية.

نهج البرتغال في التعامل مع التعدي على حق المؤلف اعتماداً على الوقاية والوسائل التربوية والإنفاذ

مساهمة من إعداد د. لويس سيلفيرا بوتيلو، المفتش العام، هيئة التفتيش العامة للأنشطة الثقافية، لشبونة، البرتغال

ملخص: لهيئة التفتيش العامة للأنشطة الثقافية اختصاصات تشمل مجالات مختلفة. وتتولى الهيئة، تحديداً، مسؤوليات الإشراف على سلامة حق المؤلف في البيئة المادية والرقمية، وحماية مؤسسات الأداء، وإصدار تصنيفات الأعمار لمشاهدة الأفلام، وتقديم التوجيه بشأن ترخيص العروض الفنية. ويشمل عمل الهيئة التي تستعين بأكثر من 70 موظفاً مكرساً لعدد من الأنشطة، بما في ذلك حماية حقوق المؤلفين والحقوق المجاورة في جميع أنحاء الأراضي البرتغالية، التواصل مع الجيل الحالي من المواطنين الرقميين ومستخدمي الوسائط الاجتماعية النشطين الذين يستخدمون الوسائط كأسلوب حياة لا للترفيه فحسب، ومن ثم يطمسون الحدود الفاصلة بين حياتهم داخل فضاء الإنترنت وخارجه. فقد قامت الهيئة، من خلال نموذج حوكمة يدمج في ممارساته اليومية نهجاً جماعياً قائماً على جمع المعلومات، بإعداد برامج اعتماداً على الوسائل التربوية والوقاية والإنفاذ. وستركز هذه الوثيقة على البرنامج التعليمي "هيئة التفتيش العامة للأنشطة الثقافية تذهب إلى المدرسة" ومذكرة بشأن مكافحة القرصنة والتعدي على حق المؤلف والحقوق المجاورة عبر الإنترنت، مع إشارات مقتضبة إلى مبادرتين أخريين هما "تنبيهات هيئة التفتيش العامة للأنشطة الثقافية" IGACAlerta والبوابة الإلكترونية "العروض القانونية" Ofertas Legais.

تعديلات تشريعية جديدة لتعزيز حماية الملكية الصناعية في جمهورية كوريا

مساهمة من إعداد بونغيون تشو، مساعد المدير، قسم الشؤون المتعددة الأطراف، المكتب الكوري للملكية الفكرية (KIPO)، دايجون، جمهورية كوريا

ملخص: تُصنّف جمهورية كوريا دوما ضمن البلدان الخمسة التي تتصدر قائمة بلدان العالم من حيث عدد طلبات البراءات المودعة. ومع ذلك، فقد ارتفعت أصوات تنادي بزيادة مستوى حماية الملكية الفكرية (IP). واعتُبر مبلغ التعويض عن التعدّيات منخفضًا نسبيًا وأن العقوبة غير فعالة في ردع التعدّيات. علاوة على ذلك، كان من الصعب إثبات الاعتراف بالأسرار التجارية في الدعاوى القضائية بسبب التعريف القانوني الضيّق.

ولمعالجة هذه القضايا، أُدخلت العديد من التعديلات في الآونة الأخيرة على القوانين ذات الصلة، أوّلها استحداث نظام تعويضات جزائية خاص بقضايا التعديات المتعمدّة على البراءات والأسرار التجارية، فضلا عن تخفيف الحماية المحدودة للأسرار التجارية من خلال توسيع نطاق الأنشطة محل تُهم جنائية وزيادة صرامة الأحكام الصادرة في قضايا الانتهاكات. علاوة على ذلك، جرى توسيع سلطة الشرطة القضائية الخاصة التابعة للمكتب الكوري للملكية الفكرية (KIPO) للسماح لمسؤولي المكتب الكوري للملكية الفكرية بالتحقيق المباشر في أنشطة التعدّيات المشتبه فيها والتي لا تقتصر على العلامات التجارية فحسب بل تتعداها إلى براءات الاختراع والتصاميم والأسرار التجارية.

خطة العمل الوطنية الشاملة لمكافحة بيع السلع المقلدة وإنفاذ حقوق الملكية الصناعية في إسبانيا

مساهمة من إعداد السيدة مارتا مّيان غونزاليز، رئيسة قسم التعاون الدولي والاتصال مع المحاكم، إدارة التنسيق القانوني والعلاقات الدولية، والسيدة أغويدا فول سانز، رئيسة قسم الاتصال مع الويبو ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، والسيدة ريجينا فالانزويلا ألكالا-سانتئلا، تقنية رئيسية، والسيدة سارة بوي كارمونا، تقنية رئيسية، إدارة التنسيق القانوني والعلاقات الدولية في المكتب الإسباني للبراءات والعلامات التجارية (MPPO)، مدريد، إسبانيا

ملخص: تؤثر السلع المقلدة تأثيراً ضاراً على الاقتصادات والشركات الوطنية في القطاعات ذات الأهمية الحاسمة من قبيل الملابس والأحذية؛ والأدوية؛ ومستحضرات التجميل؛ والنبيذ والمشروبات الروحية؛ والهواتف الذكية؛ والحقائب

والأمتعة؛ والإطارات؛ واللعب والألعاب؛ والمجوهرات والساعات؛ ومبيدات الحشرات؛ والبطاريات. والسلع الرياضية؛ وصناعة الموسيقى. كما أنها تؤثر على المجتمع وتشكل خطراً على صحة المستهلك وسلامته. لذلك من الضروري وضع خطة عمل وطنية شاملة، وينبغي أن تشمل جميع الجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص القادرين على المساهمة في إنهاء مشكلة تقليد العلامات التجارية.

إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في مناطق التجارة الخارجية

مساهمة أعدتها السيدة كاريداد بيردوت، المحامية- المستشارة في مجال الإنفاذ، مكتب السياسات والشؤون الدولية، مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية (UPSTO)، الإسكندرية، ولاية فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية

ملخص: مناطق التجارة الخارجية التي تُعرف أيضا باسم مناطق التجارة الحرة مناطق اقتصادية مفيدة، وهي عادة عبارة عن مناطق معينة خارج نطاق اختصاص الجمارك لدى الاقتصاد الذي يستضيفها. وتتمكن المنشآت الخاصة من تجميع المنتجات أو إعادة التصدير أو إعادة التموين بالوقود أو إجراء أي نشاط اقتصادي شرعي آخر من خلال هذه المناطق، مع تجنب سداد تعريفة أو رسوم جمركية باهظة أو أية رسوم إدارية أخرى. ومع ذلك يمكن أن تشهد مناطق التجارة الخارجية أيضا بعض الأنشطة غير القانونية بما في ذلك غسل الأموال والاتجار في المنتجات المقلدة وقرصنة حق المؤلف. ولا تتأثر مصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية فحسب، بل تصبح الصحة والسلامة أيضا مهددتين لكل من العاملين في هذه المناطق وللمستهلكين بشكل عام. والدروس المستفادة والخبرات المكتسبة فيما يتعلق بالأطر القانونية والإنفاذ بالمنافذ الجمركية وعلى الحدود وأشكال التكنولوجيا الجديدة قد تساعد على مكافحة هذه الأنشطة وحماية الفائدة المتحققة من مناطق التجارة الخارجية.

WIPO/ACE/14/6

التكنولوجيات الجديدة وإنفاذ الملكية الفكرية
مساهمتان من إعداد سويسرا والاتحاد الأوروبي

تجارب سويسرية مع إنفاذ الملكية الفكرية في العصر الرقمي

مساهمة من إعداد الدكتور دانيال كراوس، أستاذ قانون الابتكار ومدير مركز الملكية الفكرية والابتكار، جامعة نيوشاتيل، سويسرا

ملخص: تقدم هذه المساهمة لمحة عامة انتقائية عن تجارب سويسرا في مجال مكافحة السلع المقلدة والقرصنة في عصر رقمي دائم التطور. وأُعدّت هذه المساهمة لتكون عملية إلى حد كبير؛ فهي تشمل الحلول الطوعية للصناعة ضمن الإطار القانوني لدولة غير عضو في الاتحاد الأوروبي. وقد تمت مراعاة الفرص والقيود التي تطرحها حلول سلسلة الكتل.

الفرص التكنولوجية الجديدة لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها: Blockathon - مكافحة التقليد عبر تكنولوجيا سلسلة الكتل

مساهمة من إعداد السيدة كلير كاستل، رئيسة شعبة الملكية الفكرية في العالم الرقمي وخدمة التوعية، مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، أليكانتي، إسبانيا

ملخص: أظهرت دراسة أجرتها مؤخراً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية أن السلع المقلدة والمقرصنة شكلت في عام 2016 ما نسبته 3.3 في المائة من التجارة العالمية وما يصل إلى نسبة 6.8 في المائة من واردات الاتحاد الأوروبي من البلدان الأخرى (مقارنة بعام 2013 حيث بلغت هذه الأرقام 2.5 في المائة

و5 في المائة على التوالي). هي إذن نتائج مقلقة. ورغم محدودية موارد وتكنولوجيا مسؤولي إنفاذ القانون، إلا أن سلسلة الكتل يمكن أن تدعم بشكل فعال مكافحة المنتجات المقلدة والمقرصنة. وأطلق كل من مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية في عام 2018 والمفوضية الأوروبية منافسة Blockathon كحدث محفز على الابتكار للاستفادة من إمكانات سلسلة الكتل من خلال توحيد جهود مجتمع سلسلة الكتل الرامية لتطوير حلول يمكنها بسهولة تعقب مصدر المنتجات. وكان الهدف الرئيسي من Blockathon 2018 هو تزويد سلطات الإنفاذ بالأدوات اللازمة للكشف بسرعة عن المنتجات المقلدة والجناة ومساعدة الشركات الشرعية في حماية أصول أعمالها وتوفير الأدوات للمستهلكين لاتخاذ خيارات مستنيرة. وستُختبر الآن النماذج الأولية الفائزة.

دراسة عن تدابير إنفاذ الملكية الفكرية، لا سيما تدابير مكافحة القرصنة في البيئة الرقمية

WIPO/ACE/14/7

وثيقة من إعداد الدكتور فريديريك موستيرت، أستاذ مزاول، كلية الحقوق في ديكسون بون، كلية كينغز، لندن، زميل باحث، مركز أكسفورد لأبحاث الملكية الفكرية، والسيدة جين لامبرت، محامية، غرايز إن، لندن، المملكة المتحدة.

ملخص: تقدم هذه الدراسة نظرة عامة عن المقاربات الحالية لمسألة التعدّي على حق المؤلف على شبكة الإنترنت، وتركز بشكل خاص على سبل الرد على القرصنة في المجال الرقمي في جميع أنحاء العالم. وتستكشف الدراسة المشكلة العالمية المتمثلة في القرصنة على الإنترنت، وأنواع مختلفة من الأدوات والتدابير الرقمية التي يستخدمها أصحاب الحقوق، ومنصات الإنترنت، والحكومات، والسلطة القضائية. وتتضمن الدراسة أيضًا مناقشة حول القضايا المتعلقة بإخفاء الهوية ومشكلة "الظهور المتكرر" وتشير إلى التحدي الذي تطرحه مسألة موازنة الحقوق الأساسية، مثل التعبير الفني وحرية التعبير والبيانات وحقوق الخصوصية وحماية حق المؤلف. وتسلط الدراسة الضوء على الثغرات التي تعتري التدابير القانونية المستخدمة في الوقت الحالي والمناقشة القائمة حول إمكانية سلك نهج موحّد على هيئة مبادئ توجيهية عالمية كسبيل للردّ على المعضلة الحالية.

الترتيبات المتخذة لمواجهة التعديات على الملكية الفكرية على الإنترنت

WIPO/ACE/14/8

مساهمات من إعداد اليونان والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة

اللجنة اليونانية المعنية بالإخطار عن التعدّي على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت

مساهمة من إعداد الدكتورة ماريا دافني بابادوبولو، رئيسة إدارة الشؤون القانونية، المنظّمة اليونانية لحق المؤلف، أثينا، اليونان

ملخص: تستهدف اليونان والمنظّمة اليونانية لحق المؤلف (HCO)، بوصفها الهيئة المختصة على المستوى الوطني فيما يتعلق بحماية حق المؤلف، التصدّي لمشكلة القرصنة لا سيما القرصنة الرقمية من خلال طرح عدد من المبادرات. ويُعتبر تأسيس اللجنة المعنية بالإخطار عن التعدّي على حق المؤلف والحقوق المجاورة على الإنترنت والسهر على تسيير شؤونها أحدث تدبير مبتكر اتُّخذ على المستوى الوطني. وتشرف هذه اللجنة على إجراء إداري خُصّص لأصحاب حق المؤلف والحقوق المجاورة الذين جرى التعدّي على حقوقهم قصد إزالة المحتوى الإبداعي غير القانوني بشكل سريع وفعال على شبكة

الإنترنت أو حجب النفاذ إليه. وتعرض هذه الوثيقة الدور النشط الذي تضطلع به المنظّمة اليونانية لحق المؤلف في إنفاذ حق المؤلف وإذكاء الوعي، وتُبيّن فيما بعد الأساس المنطقي وراء إسناد الولاية الهامة إلى اللجنة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فضلاً عن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بعد الأشهر التسعة الأولى من عمل اللجنة.

تحسين آليات مكافحة نشر المحتوى المقرصن على الإنترنت في الاتحاد الروسي

مساهمة من إعداد السيد فاديم سيبوتان، نائب رئيس الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام، في موسكو، الاتحاد الروسي

ملخص: تعرض هذه المساهمة تفاصيل الإطار القانوني الروسي لحماية المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف على الإنترنت. وتُركز المساهمة بشكل خاص على ثلاث آليات وُضعت لمكافحة نشر المحتوى الذي يتعدّى على حق المؤلف على الإنترنت ألا وهي: سنُّ حكم قانوني يخوّل تقييد النفاذ إلى مواقع الويب المتعدية على حق المؤلف؛ استحداث إجراء حجب دائم في حالات التعدي المتكررة على حق المؤلف؛ وضع آلية قضائية إضافية تستهدف ما يسمى "مواقع مرآة". كما تقدم المساهمة أيضاً معلومات بشأن أثر هذه الآليات وتحديد رؤية للتطورات المقبلة في هذا المجال.

وحدة مكافحة جرائم الملكية الفكرية في شرطة المملكة المتحدة

أعدت هذه المساهمة السيدة إليزابيث جونز، مستشارة كبيرة لسياسات إنفاذ الملكية الفكرية، مديرية حق المؤلف وإنفاذ الملكية الفكرية، مكتب الملكية الفكرية، مدينة نيوبورت، المملكة المتحدة

ملخص: التقليد الإلكتروني والقرصنة تهديدان آخذان في التزايد يشكلان خطرا على المشروعات والمستهلكين. وأنشأت حكومة المملكة المتحدة عام 2013 وحدة لمكافحة جرائم الملكية الفكرية للتصدي لهذه المشكلة، وهي وحدة مكرسة للتصدي لجرائم القرصنة والتقليد الجسيمة والمنظمة (التي تؤثر على البضائع المادية والرقمية) ولحماية الأنشطة التجارية المشروعة القائمة في المملكة المتحدة. وهذه الوحدة عبارة عن عنصر واحد من ضمن عناصر حماية الملكية الفكرية في المملكة المتحدة، وتهدف إلى ضمان تمكن المشروعات التجارية والأفراد من حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم وإنفاذها.

WIPO/ACE/14/9 مشروع قاعدة البيانات الخاصة بإذكاء الاحترام للملكية الفكرية
وثيقة من إعداد الأمانة

ملخص: تقدم هذه الوثيقة وصف المشروع الذي أنجزته أمانة الويبو بهدف مساعدة الدول الأعضاء على التنسيق فيما بينها في مجال التدابير الطوعية التي تتخذها وفقا لنهج "تعقب الأموال" المتعلّق بالتعدي على حق المؤلف. ويتضمن المشروع منصة آمنة على الإنترنت متاحة فقط للمستخدمين المسجّلين، ويمكن للوكالات المعتمدة التابعة للدول الأعضاء للويبو أن تحمّل على المنصة قوائم المواقع الالكترونية التي تتعمّد تيسير التعدّي على حقّ المؤلف. ويضمّ المستخدمون المعتمدون عددا من الفاعلين الشرعيين العاملين في قطاع الإعلانات، ويسمح لهم باستخدام البيانات الواردة في تلك القوائم من أجل اتخاذ خيارات مستنيرة عند نشر إعلاناتهم على الإنترنت. ويمكن لناشري الإعلانات التدقيق في قاعدة البيانات الخاصة بإذكاء الاحترام للملكية الفكرية، لضمان الحيلولة دون نشر إعلاناتهم على المواقع الالكترونية المتعدية على حق المؤلف. وترمي قاعدة البيانات إلى الحدّ من تدفق الأموال إلى جيوب مشغّلي المواقع الإلكترونية غير المشروعة، والحيلولة دون تلطيخ سمعة العلامات التجارية والحدّ من خطر إضفاء نوع من الشرعية على المواقع الالكترونية غير المشروعة بسبب الإعلانات المشروعة التي تنشرها والتي قد تخلق بعض الالتباس لدى المستخدمين. وقد بدأت قاعدة البيانات الخاصة بإذكاء الاحترام للملكية الفكرية بقبول طلبات الاعتماد للمساهمين المعتمدين من الدول الأعضاء في الويبو والمستخدمين المعتمدين من العاملين في قطاع الإعلانات.

WIPO/ACE/14/10

مبادرات لمنع الإعلانات المدفوعة على المواقع الإلكترونية المتعدية على حق المؤلف

مساهمتان من إعداد إيطاليا والمفوضية الأوروبية

دور هيئة تنظيم الاتصالات في إيطاليا (AGCOM) في معالجة نشر الإعلانات عبر الإنترنت على المواقع الإلكترونية المتعدّية على حقوق الملكية الفكرية

مساهمة بقلم السيد جيورجيو غريبي، مساعد وحدة الحقوق الرقمية في إدارة المحتوى السمعي البصري، في هيئة تنظيم الاتصالات في إيطاليا، ومقرّها روما، إيطاليا

ملخص: هيئة تنظيم الاتصالات في إيطاليا هي الهيئة المكلفة بإنفاذ حق المؤلف على الإنترنت. وقد بلغ عدد الشكاوى التي أودعها أصحاب الحقوق، منذ بداية عمل الهيئة، 1,576 شكوى، ومنها 46% بخصوص المحتوى السمعي البصري الذي ينشر على المواقع الإلكترونية المخصصة لهذا النوع من المحتوى. وتشرح هذه المساهمة الاختصاصات المختلفة للهيئة وتبيّن الآثار العملية لأنشطتها، من خلال استعراض عدد من الأرقام الملموسة. ويتطرق القسم الختامي للمساهمة إلى الملاحظات التي بلورتها الهيئة خلال عملها في إنفاذ حق المؤلف، والمتعلقة بالاستخدام المتكرّر للمحتوى الإعلاني الخاص بالعلامات التجارية المختلفة، ومنها العلامات المشهورة، على مواقع القرصنة الإلكترونية. وينبغي لفت الانتباه خاصة إلى مسألتين محددتين، وهما: "1" الحفاظ على سمعة العلامة التجارية المتعلقة بالمنتجات المذكورة في الإعلانات، و"2" الحاجة إلى إذكاء الوعي بالاستراتيجية التي تعرف باسم "تعقب الأموال" من أجل الحيلولة دون رعاية العلامات التجارية لمواقع القرصنة الإلكترونية. وفي الحالتين، سيكون من الضروري أن يشارك أصحاب الحق والوسطاء بشكل مباشر، سواء في الحيلولة دون نشر المحتوى الإعلاني على المواقع الإلكترونية المتعدية على حق المؤلف أو في إنفاذ حقوق الملكية الكامنة المتعلقة بالمحتوى المذكور. وفي الحقيقة، لن تكون أي الاستراتيجية المصممة بهدف محاربة القرصنة عبر الإنترنت فعّالة، طالما أن تلك الاستراتيجيات لم تنجح في معالجة النماذج التجاري لمواقع القرصنة الإلكترونية والقائمة على المداخيل الواردة بفضل الإعلانات عبر الإنترنت.

WIPO/ACE/14/12

ممارسة السلطة القضائية التقديرية وفي الادعاء العام عند التعدي على الملكية الفكرية

مساهمات من إعداد الاتحاد الروسي وسانت كيتس ونيفيس والمملكة المتحدة

ممارسة السلطة القضائية التقديرية في إجراءات التقاضي المتعلقة بالتعدي على الملكية الفكرية: تجربة المحاكم الروسية

مساهمة من إعداد السيد فلاديمير بوبوف، قاضٍ بالمحكمة العليا بالاتحاد الروسي، موسكو، روسيا

ملخص: تقدم هذه المساهمة لمحة مختصرة عن هيكل المحاكم الروسية ذات الاختصاص القضائي بالنظر في قضايا التعدي على الملكية الفكرية وتصف اعتماد الحكم الصادر من المحكمة العليا بالاتحاد الروسي بكامل هيئتها، الذي يعمم الممارسات القضائية في هذا المجال. وتنظر المساهمة تفصيلا في فكرة السلطة القضائية التقديرية ومبادئها الأساسية. وتحلل أيضا المواضع التي يُطالَب القاضي فيها بممارسة سلطتها التقديرية عند النظر في قضايا التعدي على الملكية الفكرية. ويعد تحديد المسؤولية من أهم جوانب السلطة التقديرية للمحكمة عندما تنظر في قضايا التعدي على الملكية الفكرية. وتركز هذه المساهمة على ثلاثة أمثلة وهي: مصادرة البضائع المقلدة ونشر المعلومات المتعلقة بالتعدي وتحديد مبلغ التعويض.

السلطة التقديرية في إجراءات الادعاء في قضايا التعدي على الملكية الفكرية في سانت كيتس ونيفيس

مساهمة من إعداد السيد فالستون مايكل غراهام، رئيس النيابات العامة، مكتب رئيس النيابات العامة في باسيتير في سانت كيتس ونيفيس

ملخص: تحديد إن كان ينبغي مقاضاة الشخص الذي يبدو وأنه ارتكب جريمة من جرائم الملكية الفكرية يتطلب النظر في عدة اعتبارات وموازنة المصالح المتنافسة. ويمنح استخدام السلطة التقديرية في الادعاء المدعي حرية وسلطة اتخاذ القرارات بناء على القانون وعلى الظروف القائمة التي يستبصرها أو تستبصرها. وتخضع السلطة التقديرية بشأن مقاضاة جرائم الملكية الفكرية إلى عدد من القيود والتحديات. ويرجع هذا في الأغلب إلى الطبيعة العابرة للحدود للعديد من التعديات على الملكية الفكرية، ما يُنشئ تحديات قانونية وأخرى تتعلق بالاختصاص القضائي. ومع ذلك يجب موازنة هذه التحديات على نحو سليم مع اعتبارات المصلحة العامة التي قد تؤدي إلى ترجيح المقاضاة الجنائية.

ممارسة السلطة التقديرية في منح التعويضات الإضافية بموجب المادة 97 (2) من قانون حق المؤلف والرسوم والنماذج الصناعية والبراءات في المملكة المتحدة لعام 1988

مساهمة من إعداد السيدة شارلوت هارت، قاضية في محكمة شؤون الملكية الفكرية، دائرة الأموال وشؤون الملكية الفكرية في محكمة العدل العليا لإنكلترا وويلز، لندن، المملكة المتحدة

ملخص: يجوز لصاحب الحق الذي يسعى للحصول على تعويضات، عند التعدي على إجراءات حق المؤلف، أن يلتمس تعويضات إضافية بموجب المادة 97(2) من قانون حق المؤلف والرسوم والنماذج الصناعية والبراءات في المملكة المتحدة لعام 1988. وقد واجهت المحاكم صعوبات في اتخاذ قرار بشأن طبيعة مثل هذه التعويضات. وقضت محكمة الاستئناف حاليا بأن المادة 97(2) تسمح للمحكمة بممارسة سلطة تقديرية واسعة، اعتبرت أكثر مرونة مقارنة بتصنيفات القانون العام للتعويضات التشديدية (عبارة عن تعويضات عادية) والتعويضات الرادعة (عبارة عن تعويضات زجرية). وقد تشمل التعويضات الإضافية عنصر الاسترداد. وقد يكون القرار أيضًا جزريا فقط، بشرط ألا يصل حد انتهاك حقوق المتعدي. وهناك القليل من التوجيهات بشأن تقدير التعويضات الإضافية الممنوحة بموجب المادة 97 (2)، والتي قد تؤدي إلى تناقضات وغموض بالنسبة للمتقاضين. ويبدو أنه لا مانع من أخذ قرار يقضي برفع النسبة المئوية للتعويضات العادية.

التجارب الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بأنشطة الويبو لبناء القدرات ودعم الأنشطة التدريبية في مجال إذكاء الاحترام للملكية الفكرية

WIPO/ACE/14/13

مساهمتان من بوتسوانا والمحكمة العليا لشرق الكاريبي

أنشطة الويبو لبناء القدرات ودعم الأنشطة التدريبية في مجال إذكاء احترام الملكية الفكرية وإنفاذها في بوتسوانا

مساهمة من إعداد السيد كوندوكتور بول ماسينا، المسجل العام، الهيئة المعنية بالشركات والملكية الفكرية (CIPA)، غابورون، بوتسوانا

ملخص: بعد عرض مقدمة عن بوتسوانا والهيئة المعنية بالشركات والملكية الفكرية وقوانين الملكية الفكرية السارية في بوتسوانا، تصف المساهمة المساعدة التي تلقتها بوتسوانا في السنوات الأخيرة من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) في شكل مساعدة تشريعية في مجال إنفاذ الملكية الفكرية وتنظيم العديد من أنشطة بناء القدرات لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية. ولمزيد من الدعم لبناء القدرات في مجال إنفاذ الملكية الفكرية في بوتسوانا، أصدرت الويبو، بالتعاون مع الهيئة المعنية بالشركات والملكية الفكرية، دليل تدريب مخصص بعنوان "التحقيق في جرائم الملكية الفكرية وملاحقتها قضائياً في بوتسوانا" لفائدة سلطات إنفاذ القانون والمدعين العامين. وتبلغ المساهمة أيضاً عن عدد من التحسينات التي قامت بها بوتسوانا في مجال إنفاذ الملكية الفكرية بعد المساعدة التي قدمتها الويبو.

المحكمة العليا لشرق الكاريبي وبناء القدرات في مجال الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد حضرة القاضية غيرتيل، قاضية لدى محكمة التعقيب، ورئيسة معهد التعليم القضائي، في المحكمة العليا لشرق الكاريبي، بكاستريس في سانت لوسيا

ملخص: تنظر هذه المساهمة في الأهمية التي يكتسيها بناء القدرات في مجال إدارة القضاء في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في منظمة دول شرقي الكاريبي، وتتطرق المساهمة أيضا إلى فوائد المساعدة التي تقدمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) بخصوص تدريب الموظفين القضائيين. وتظلّ حقوق الملكية الفكرية دون قيمة ما لم يتم إنفاذها بفعالية وبسرعة. ومن أجل بلوغ هذه الغاية، ينبغي أن يتلقى الموظفون القضائيون التدريب الملائم للبت في قضايا الملكية الفكرية. وتتمتع الويبو بخبرة واسعة في مجال الملكية الفكرية ويمكنها الاستعانة بأفضل الخبراء الخارجيين، وقد أثبتت الويبو في السابق قدرتها على تقديم التدريب في المجالات المختلفة للملكية الفكرية، من سبيل الحلول القانونية المدنية والجنائية، التي يمكن أن تطبقها المحكمة خلال إجراءات التقاضي في قضايا التعدّي على حقوق الملكية الفكرية. وتسوق المساهمة في ختامها اقتراحا لتمكين الويبو وكيفية تعزيز التدريب الموجّه للموظفين القضائيين.

[نهاية الوثيقة]